التعليم في مئوية تركيا

محمود أوزر*

ملخص: تناقش هذه الدراسة المراحل التي مر بها التعليم في تركيا، ولاسيّما الجهود التي بُذِلت في مرحلة حزب العدالة والتنمية، وخصوصًا فيما يتعلق بعمومية التعليم؛ أي تأمين وصوله إلى الشعب كافة، فضلًا عن شمولية التعليم، وتشير هذه الدراسة إلى دور الاستثمار في التعليم في رفع مستوى التعليم وجودته، ومع الإعلان عن رؤية مئوية تركيا كان التعليم حاضرًا مع أهداف مستمرة في تحقيق تعليم متكافئ وشامل وعالي الجودة.

الكلمات المفتاحية: التعليم، تركيا، مئوية تركيا، عمومية التعليم.

*وزير التعليم التركي، تركيا

Education in the Century of Türkiye

MAHMUT ÖZER*

ORCID NO : 0000-0001-8722-8670

ABSTRACT: *This study discusses the stages that education went through in Türkiye, especially the efforts that were made during the period of the AK Party, especially with regard to the universalization of education. That is, ensuring its access to all people, as well as the comprehensiveness of education. This study indicates the role of investment in education in raising the level and quality of education. Having the goal of achieving equal, comprehensive, and high-quality education, it is quite important for us to focus on education considering that it constitutes also one of the main pillars of the Century of Türkiye vision announced in late 2022.*

Keywords: Education, Türkiye, Century of Türkiye, Universal Education.

*Turkish Minister of Education, Türkiye

رؤية تركية
2023-(1/12)
9 - 26

DOI:10.36360/1560-012-001-001

توسّعت عمليات عمومية التعليم؛[1] أي عمليات تأمين وصوله إلى شرائح الشعب كافة، التي بدأت في العالم في بداية القرن التاسع عشر، لتشمل التعليم العالي بعد الحرب العالمية الثانية. وقام العديد من البلدان، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بتنفيذ مشروعات جديدة واسعة النطاق من شأنها زيادة مستوى التعليم في المجتمع، مع تسهيل وصول جميع مواطنيها إلى العملية التعليمية إلى درجة أنه بحلول سبعينيات القرن الماضي أصبحت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي أقرب إلى 100٪، وبدأت عمليات تعميم التعليم بطريقة يمكن أن توفر الوصول إلى التعليم العالي لأكثر من 50٪ من السكان على هذا المستوى. لذلك، بدأت عملية توسيع وتسهيل الوصول إلى التعليم الأساسي تظهر نفسها في التعليم العالي أيضًا.

في الواقع، فإن القوة الدافعة الرئيسة لهذا النهج هي حقيقة أن المورد الأقوى وطويل الأجل الذي تمتلكه البلدان هو رأس مالها البشري. إن الزيادة في متوسط فترة التعليم للفرد في المجتمع تزيد من قابلية التوظيف ومهارات البالغين للمواطنين من ناحية، وتسمح لهم بالإسهام بشكل أكبر في التنمية الوطنية من ناحية أخرى. لذلك، تُعَدّ الاستثمارات في رأس المال البشري ذات قيمة كبيرة ليس فقط للتنمية الاقتصادية للبلدان، ولكن أيضًا للرفاهية الاجتماعية والسلام.

شمولية التعليم

منذ تأسيس جمهورية تركيا، كانت زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في التعليم أولوية لكل حكومة تقريبًا. وقد جرى إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، ولاسيّما على مستوى المدارس الابتدائية. ومع ذلك، يجب أن يُذكَر بوضوح أنه مع دخول تركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تخلف البلد عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث عمومية التعليم وشموليته. وفي حين أن العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدأت في إعطاء الأولوية لعمليات الجودة الخاصة بها من خلال استكمال عملية التعميم المذكورة إلى حد كبير في الخمسينيات من القرن الماضي، كان انتقال تركيا إلى هذه العملية متأخرًا.

وكانت الفترة التي بدأت مع عام 2002 فترة بدأت فيها التحولات من أجل أن يصبح التعليم ضخمًا، ويصبح منافسًا لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حدثت تطورات كبيرة خلال هذه الفترة، في كل مؤشر تقريبًا في التعليم. نظرًا لوجود مشكلة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم باستثناء التعليم الابتدائي، فقد لوحظ

أنه جرى تأكيد زيادة نسب الوصول إلى التعليم في المرحلة الأولى من هذه الفترة. وجرى بناء مدارس جديدة وفصول دراسية جديدة، ولاسيّما من خلال إعطاء الأولوية للمقاطعات والمناطق ذات معدلات التعليم المنخفضة نسبيًّا.

وفي هذه العملية، اتضحت الشجاعة بالذهاب إلى مصدر المشكلة، ولم تتركز الاستثمارات في منطقة واحدة فقط من تركيا، بل جرى تنفيذها لتغطية جميع المناطق. ووصلت معدلات الالتحاق بالمدارس في بعض المقاطعات والمناطق التي كانت لديها مشكلات في التعليم إلى مستويات مماثلة مع المناطق الأخرى. ومن هنا جرى التأكد من نشر التعليم بشكل متجانس في جميع أنحاء البلاد.

تتطلب زيادة نسب الوصول إلى التعليم في نظام تعليمي واسع النطاق مثل تركيا استثمارات كبيرة. ومن أجل تحقيق هذا التحول، جرى القيام باستثمارات ضخمة؛ من أجل زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية.

ومن المهم أيضًا إدارة الاستثمارات التي تحقّقت في هذه الفترة بطريقة تضمن نموًّا متوازنًا. وبينما قدّمت الاستثمارات في هذه العملية تحسينات كبيرة، من ناحية أخرى، لم تعمل هذه التحسينات على توسيع الفروق القائمة، بل على العكس، جرى تقليل الفروق من خلال إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة.

وكانت هذه فترة ديناميكية لدرجة أن الاستثمارات التي تحقّق إجراؤها بدأت تنعكس على النتائج في وقت قصير جدًّا. ومن ثَمّ زادت معدلات الالتحاق بشكل كبير في جميع مستويات التعليم، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم العالي.

على سبيل المثال ارتفع معدل الالتحاق مرحلة التعليم ما قبل المدرسة للأطفال البالغين من العمر 5 سنوات، الذي كان حوالي 11٪ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- إلى 99٪، وإلى 99.63٪ في التعليم الابتدائي؛ وإلى 99.44٪ في التعليم الإعدادي؛ ووصل معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي الذي كان 44٪ إلى 97٪ اليوم.

عندما يجري فحص هذه التغييرات في معدلات التعليم على مستوى المقاطعات والأقاليم، يجري فهم النتائج الإيجابية للتحسينات بشكل أوضح.

ونتيجة للتحسينات التي تحقّق إجراؤها في العديد من المقاطعات حيث كانت معدلات التعليم منخفضة نسبيًّا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت المعدلات أعلى من نسبة المتوسط في تركيا.

بالإضافة إلى الاستثمارات التي جرت في هذه العملية، أدّت الحالة النظامية أيضًا دورًا مهمًّا، حيث إن زيادة التعليم الإلزامي من 8 سنوات إلى 12 سنة كان له دور كبير في زيادة معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي.

وبالمثل، تحققت زيادات كبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وارتفع معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي، الذي كان 14٪ في عام 2002، إلى 44٪ اليوم.

كما أسهمت السياسات الرامية إلى التعميم في الحد من الفوارق بين الجنسين. وفي واقع الأمر بقي ما يقرب من مليون فتاة في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وفي حين أن هناك فرقًا يبلغ حوالي 7٪ بين الذكور، ظهرت صورة أكثر خطورة عند تحليلها على أساس إقليمي: في بعض المقاطعات، 50٪ من الإناث بين 6 و14 عامًا بقين خارج المدرسة.

ومن أجل حل هذه المشكلة، جرى تنفيذ العديد من خطط العمل والمشروعات الوطنية والدولية وممارسات السياسة الاجتماعية المختلفة من قبل رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان وحكومات حزب العدالة والتنمية. ومن ناحية أخرى، بُنِيت مدارس وفصول دراسية جديدة، ومن ناحية أخرى، نُفِّذت أنشطة التعبئة الاجتماعية من أجل زيادة الوعي.

في هذا السياق، جرى التأكد من استمرار العديد من السياسات الاجتماعية التي وُضِعت موضع التنفيذ في مسار التطبيق، فعلى سبيل المثال، قُدِّمت المساعدة التعليمية المشروطة (ŞYT) للأسر التي لم تتمكن من إرسال بناتها إلى المدرسة لأسباب اقتصادية.

وفي عام 2012 على وجه الخصوص، مع نظام إصلاح التعليم 4+4+4، تحققت زيادة التعليم الإلزامي إلى 12 عامًا، واليوم، تَحقّق حل مشكلة تعليم الفتيات من التعليم الابتدائي إلى الثانوي إلى حد كبير. واليوم، تبلغ نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي 99٪. وقد بلغ معدل التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية، الذي كان 39.2٪ في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، إلى 96٪ اليوم. وقد حدث تحسن مماثل في التعليم العالي، وبدأ تعليم الإناث يفوق تعليم الذكور.

على سبيل المثال، في عام 2007، كان معدل الالتحاق بالتعليم العالي للذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 عامًا 22.4٪، وكان معدل التحاق الفتيات في الفئة

العمرية 22-18 هو 19.7٪. واليوم، في حين أن هذه المعدلات هي 40.5٪ للذكور، فقد ارتفعت إلى 46.3٪ للإناث، وتظهر النتائج أن معدلات التحاق الفتيات في جميع المستويات التعليمية قد زادت بشكل كبير.

> **اظهرت الآثار السلبية لفترات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي شهدها تاريخ تركيا- نفسها في مجال التعليم، وشهود أكثر التدخلات التربوية قسوة وقمعًا في تاريخ الجمهورية**

كما نرى النتائج الإيجابية لجهود تعليم الفتيات في امتحانات الأداء الوطنية والدولية. وجدير بالذكر أن أداء الطالبات في كل من امتحانات دخول الثانوية وامتحان دخول مؤسسات التعليم العالي YKS التي تُعقَد على المستوى الوطني والامتحانات الدولية مثل «تيمس» و«بيسا» قد ازداد بشكل مستمر، علاوة على استمرارية الأداء الناجح للفتيات مقارنة بالفتيان في هذه الاختبارات.

ويُظهر هذا الوضع الانعكاسات الإيجابية للسياسات التي اتُّخِذت من أجل الفتيات المحرومات من التعليم في تركيا في السنوات الماضية.

ومع هذا التحول الكمي في التعليم، بدأت عملية تعميم التعليم وشموليته.

تمثل السنوات العشرون الماضية نقطة انهيار فيما يتعلق بنظام التعليم في تركيا. ويجب التأكيد بشكل خاص أن أولئك الذين يستفيدون أكثر من مرحلة التعليم الشامل هم الشرائح المحرومة نسبيًا في المجتمع والفتيات؛ لذلك، تُعَدّ هذه الفترة مرحلة مهمة للغاية من حيث ضمان تكافؤ الفرص في التعليم و«دمقرطة» التعليم.

«دمقرطة» التعليم

أظهرت الآثار السلبية لفترات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي شهدها تاريخ تركيا- نفسها في مجال التعليم، وشهدت أكثر التدخلات التربوية قسوة وقمعًا في تاريخ الجمهورية، وبخاصة في أواخر التسعينيات.

نتيجة للسياسات الخاطئة والقمعية، لم يجر تقديم التعليم إلا لمجموعة معينة، وحُرِم المجتمع العام من هذه الخدمة.

في بداية الممارسات المناهضة للديمقراطية في التعليم، يأتي تطبيق معامل مع مدارس الأئمّة والخطباء والثانويات المهنية وحظر الحجاب في المرتبة الأولى.

مع تطبيق التعليم لمدة 8 سنوات، جرى إغلاق مدارس الأئمّة والخطباء الثانوية، ومن أجل منع انتقال طلاب مدارس الأئمّة والخطباء الثانوية إلى الجامعة، جرى تقديم تطبيق معامل لجميع طلاب المدارس الثانوية المهنية في امتحان الجامعة، وجرى خصم النقاط منهم عبر المعامل. وتسبب تطبيق نقطة تحصيل التعليم الثانوي المرجح المطبق مع المعامل في الفصل الهرمي لأنواع المدارس، وأدى إلى تدهور بنية المساواة.

تسبّب هذا الوضع في ضياع سمعة مدارس الأئمّة والخطباء والثانويات المهنية، وأصبحت هذه المدارس غير مفضلة من قبل الطلاب وأولياء الأمور. نتيجة للتدخلات الخارجية لأسباب أيديولوجية، تُركت هذه المدارس عاطلة عن العمل، وعانى الطلاب في هذه المدارس مظالم خطيرة من شأنها أن تؤثر سلبًا في حياتهم المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت هذه الممارسة في ظلم في نظام التعليم، وأدّت إلى مشكلة جودة من شأنها أن تؤثّر في جميع المدارس الثانوية.

مرة أخرى، مع حظر الحجاب في الجامعات، الذي جرى تطبيقه في ذلك الوقت، واستمر حتى عام 2010، جرى اغتصاب أهم الحقوق الأساسية للطالبات، وهي حقوقهن التعليمية.

بينما كانت الطالبات اللواتي أُتيحت لهن الفرصة يحاولن إكمال تعليمهن في الخارج، كان على اللاتي لم تُتَح لهنّ الفرصة الانسحاب من الحياة العملية بسبب نوع تعليمهنّ.

في نهاية المطاف، جنبًا إلى جنب مع عملية التغيير والتحول في السياسة في عام 2002، جرى البدء بمحاربة نهج الوصاية في التعليم.

وفي عام 2012، جرى تصنيف نظام التعليم على شكل 4 +4 +4، ومن ثَمّ جرت زيادة التعليم الإلزامي من 8 سنوات إلى 12 سنة، وهذا سمح لعدد أكبر من الشباب بالاستفادة من التعليم. بالإضافة إلى ذلك، جرت إعادة فتح مدارس الأئمّة والخطباء الثانوية التي أُغلِقت مع نظام 8 سنوات من التعليم الإلزامي.

بالإضافة إلى ذلك، جرى توسيع نطاق الدروس الاختيارية التي يجري من خلالها تقديم الدروس الاختيارية التي يمكن أن تلبي المتطلبات الاجتماعية للطلاب. وجرت إضافة درس المعلومات الدينية الأساسية، وبخاصة أن التعليم الديني مطلب المجتمع، وأُضيفت دروس أخرى بصفة مواد اختيارية، مثل السيرة النبوية والقرآن الكريم، وبالإضافة إلى التعليم الديني يجري تقديم دروس اختيارية للغات واللهجات المختلفة.

وكما ذكرنا كان هناك مشروع آخر يتعلق «بتطبيق المعامل»، الذي يقيد وصول خريجي التعليم الديني والتعليم المهني إلى التعليم العالي. وقد هدفت هذه الممارسة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1999، إلى منع الطلاب الناجحين أكاديميًّا الذين لديهم إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي من الذهاب إلى مدارس الأئمّة والخطباء والثانويات المهنية، وقد نجحت في هذا الغرض.

ابتعد الطلاب الناجحون أكاديميًّا عن هذين النوعين من المدارس الثانوية، وبدأ الطلاب الذين لم ينجحوا أكاديميًّا بشكل متزايد و/ أو الذين لا يمكن التحاقهم بأي نوع من المدارس الثانوية– بالتجمع في هذه المدارس الثانوية بطريقة متجانسة.

مع هذه الممارسة، التي كانت سارية منذ أكثر من عشر سنوات، تحقّق منع الشباب الذين لديهم القدرة على الوصول إلى التعليم العالي من الخضوع للتعليم الديني، ومن ناحية أخرى، تضرر التعليم المهني بشدة، وكان على سوق العمل أن يدفع تكاليف ضخمة.

نتيجة لهذه السياسة التي جرى تطبيقها باستمرار سنوات عديدة، تغيرت أيضًا النظرة الاجتماعية إلى المدارس الثانوية المهنية ومدارس الأئمّة والخطباء الثانوية؛ لذلك، من ناحية، جرت محاولة تنظيم تفضيلات الطلاب في التعليم الثانوي، ومن ناحية أخرى تغيّرت التصورات الاجتماعية لمؤسسات التعليم الثانوي.

لم تقتصر النتائج السلبية لهذه الخطوة التي يُنظَر إليها على أنها سياسة تعليمية- على التعليم، بل واجه سوق العمل عواقب تدهور التدفق الطبيعي للطلاب. توقفت التنمية الاقتصادية؛ لأن سوق العمل لم يتمكن من العثور على الموارد البشرية التي يريدها.

وجرى إلغاء هذه الممارسة التي عطلت التوازن بين نوعَي المدارس الثانوية، فقط في عام 2012 بعد جهود طويلة.

من ناحية أخرى، نظرًا لأن الطلاب الناجحين أكاديميّا تجمعوا بشكل متجانس في مدارس العلوم أو مدارس الأناضول الثانوية؛ ولأن الطلاب غير الناجحين نسبيًّا تجمعوا في المدارس الثانوية المهنية- فقد ازدادت الفروق في التحصيل بين المدارس تدريجيًّا، وأصبحت اختلافات نسب النجاح بين المدارس التي كانت موجودة قبل التدخل- مزمنة أكثر مع التدخل.

في الوقت الذي زاد فيه تنوع الطلاب في المدارس في العديد من أنظمة التعليم القائمة على المساواة، أصبحت مدارسنا أكثر تميزًا من حيث نجاح الطلاب، وبسبب هذا التجميع المتجانس جرى إضعاف الفروق بين الأقران بشكل كبير.

بعد تطبيق المعامل الذي تحدثنا عنه آنفًا، ازدادت معدلات التغيّب والتسرب في المدارس الثانوية المهنية تدريجيًّا كل عام، وانتشرت القضايا التأديبية، وبدأت تظهر مشكلات مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالإدمان.

وباختصار، أدّى تطبيق المعامل إلى دفع سوق العمل ونظام التعليم والشباب إلى تكاليف ضخمة تتجاوز سياسة التعليم. وبعد إلغاء تطبيق المعامل، جرى بذل الكثير من الجهود لتعزيز التعليم المهني. ومما لا شك فيه أنه لم يكن من السهل الحد من تأثير هذا التدخل الذي جرى تنفيذه منذ سنوات مع تعمّق المشكلات في التعليم والميدان وفي العقول.

وفي السنوات الأخيرة، أدت الخطوات المهمة التي جرى اتخاذها بالتعاون مع ممثلي القطاع في جميع المجالات التي يجرى فيها توفير التدريب لتعزيز التعليم المهني- إلى إحياء التعليم المهني الذي جرت مناقشته سنوات وأصبح من الممكن إجراء تحسينات كبيرة في تدريب الموارد البشرية التي يحتاج إليها سوق العمل.

وإضافة لما سبق جرى في عام 2010، رفع الحظر عن الحجاب في الجامعات تدريجيًّا، وبدأ وصول الطالبات إلى التعليم العالي في الزيادة.

ومع اللائحة التي صدرت في عام 2013، جرت إزالة العقبات التي تحول دون ارتداء المعلمات للحجاب، علاوة على ذلك، صدر عفو عن المعلمات المحجبات اللائي فُصِلن بسبب قرارات اللباس التي جرى إدخالها في مؤسسات الدولة بعد 28 فبراير 1997، وسُمح لهن بالعودة إلى العمل.

مع كل هذه الترتيبات أصبح نظام التعليم أكثر ديمقراطية وشمولية. وفي واقع الأمر، يكون نظام التعليم ناجحًا وعمليًّا وديمقراطيًّا بالقدر الذي يلبي فيه الاحتياجات والمطالب الاجتماعية. وإذا جرى تجاهل المطالب المجتمعية، أو الأسوأ من ذلك، قمعها، يمكننا فقط التحدث عن نظام تعليمي قمعي.

كانت السنوات العشرين الماضية في التعليم فترة جرت فيها أيضًا معالجة الأضرار الناجمة عن انعكاسات مشروعات الهندسة الاجتماعية على سياسات التعليم قبل هذه الفترة.

ضمان تكافؤ الفرص في التعليم

إن «تكافؤ الفرص في التعليم» الذي ازدادت أهميته مع زيادة التركيز على هذا المجال– هو ضمان حصول جميع الطلاب على فرص متكافئة في الوصول إلى خدمات التعليم وتنمية قدراتهم بالطريقة الأنسب. وجرى قبول حقيقة أن الجماهير تستطيع الوصول إلى الفُرَص التعليمية بغضّ النظر عن مستواها الاجتماعي والاقتصادي بوصف ذلك مؤشرًا على مدى المساواة في نظام التعليم.

وقد كشف تقرير جيمس إس كولمان وآخرين لعام 1966 عن تكافؤ الفرص في التعليم أن التحصيل الدراسي يتأثر بشكل كبير بالعوامل غير المدرسية. وإلى جانب المستوى الاقتصادي للأسر، جرى أيضًا تقييم العوامل الثقافية والاجتماعية على أنها عوامل خارج المدرسة تسبب عدم المساواة.

في الواقع، يختلف المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرة كل طفل، وهذه الاختلافات بين الطلاب لديها القدرة على أن تنعكس في النتائج التعليمية.

في هذه المرحلة، من الضروري مراعاة أن الوصول إلى التعليم ما قبل المدرسة له أهمية حاسمة، وهذا يبيّن لماذا يجري إجراء استثمارات كبيرة في هذا المستوى من التعليم.

وعلى وجه الخصوص، أظهرت نتائج البحوث الأخيرة أن الأفراد الحاصلين على مرحلة تعليم ما قبل المدرسة يظهرون نجاحًا أعلى على المدى القصير والطويل، وأن مكوثهم في التعليم والعمل يكون أطول بكثير، كما أن معدل الجريمة لديهم أقل أيضًا. وفي هذا السياق، يجري استخدام الوصول إلى مرحلة التعليم ما قبل المدرسة آلية مهمة لدعم المهارات الاجتماعية العاطفية والمواطنة، وكذلك المهارات المعرفية.

في حين تزيد معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في معظم البلدان المتقدمة إلى أكثر من 90٪، فإن ذلك يوفر تعليمًا أفضل جودة مع دعم التنمية المبكرة ويعزز تكافؤ الفرص. لذلك، يُعَدّ التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة بمثابة مستوى تعليمي يوفر أعلى عائد طويل الأجل بأقل تكلفة. وبالنظر إلى أن اكتساب المهارات أسهل في السنوات الأولى، وأن الاختلافات بين الطلاب لا تزال في مهدها، يمكن رؤية الإمكانات التي يوفرها التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة بوضوح.

في حين أن تكلفة التعويض عن الحرمان من هذه المكاسب التي يوفرها الوصول إلى مرحلة ما قبل المدرسة في السنوات التالية مرتفعة للغاية، إلا أن أهمية هذا التعويض تستحق النقاش.

في حين أن معدلات الالتحاق بالمدارس في مستويات التعليم الأخرى في بلدنا تزيد عن 97٪، لسوء الحظ، لم تكن معدلات الالتحاق برياض الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة بالمستوى المطلوب على الرغم من التحسينات التي تحقق إجراؤها في السنوات العشرين الماضية. في عام 2021، بلغ معدل التحاق الأطفال بالمدارس ممن بلغت أعمارهم 3 سنوات نسبة 9٪؛ بينما كان بلغت النسبة 16٪ في سن 4 سنوات، وكان معدل التعليم في سن الخامسة 65٪.

على الرغم من ارتفاع معدل الالتحاق في سن الخامسة من 11٪ إلى 65٪ في السنوات العشرين الماضية، إلا أنه كان أقل من المستوى المطلوب.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن المشاركة في التعليم ما قبل المدرسة في تركيا لها علاقة كبيرة بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي. ويشير هذا إلى أنه بالإضافة إلى الوصول المحدود، فإن الأطفال الذين يتمتعون بالفعل بمزايا اجتماعية واقتصادية تزيد من مزاياهم من خلال المشاركة بشكل أكبر في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة.

في نهاية المطاف، أصبح من الضروري تعميم هذا المستوى من التعليم من أجل استخدام كل الإمكانات التي يتمتع بها مرحلة التعليم ما قبل المدرسة في زيادة تكافؤ الفرص في التعليم.

وتماشيًا مع هذا الغرض، بدأت عملية «تعبئة مرحلة ما قبل المدرسة» في بداية عام 2022. وفي فترة قصيرة مدتها عام واحد، تحقق إنشاء 6 آلاف روضة أطفال جديدة، ومن هنا تحقق نجاح كبير في الوصول إلى مرحلة التعليم ما قبل المدرسة. في هذه المرحلة، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس في سن 3 من 9٪ إلى 16٪، وزاد معدل التعليم في سن 4 من 16٪ إلى 38٪.

كما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس في سن الخامسة، من 65٪ إلى 99٪. وهكذا، في عام 2022، جرى تحقيق تحوّل تاريخي مهم للغاية في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة؛ أي في مستوى التعليم حيث يبدأ الاختلاف في النجاح بين المدارس.

لن تؤدي هذه السياسة فقط إلى زيادة تكافؤ الفرص في التعليم ومن ثَمّ تقليل فجوات التحصيل بين المدارس، ولكن سيكون لها أيضًا إسهامات مهمّة جدًّا في زيادة جودة رأس المال البشري في بلدنا على المدى الطويل. سيتبين على المدى الطويل مدى أهمية الخطوات المتخذة في هذا الصدد وقيمتها.

ومن الخطوات المهمة الأخرى نحو ضمان تكافؤ الفرص في التعليم التوزيع المجاني للكتب المدرسية والموارد التكميلية. في واقع الأمر، يُعَدّ توفير الوصول إلى الموارد والمواد التعليمية وكذلك توفير الوصول إلى التعليم أمرًا مهمًّا من حيث تكافؤ الفرص في التعليم. وفي هذا الصدد، جرى توزيع الكتب المدرسية مجانًا على جميع المدارس والصفوف منذ عام 2003.

وخلال هذه الفترة، جرى توزيع ما يقرب من 3.5 مليارات كتاب مدرسي. وفي العام الدراسي 2023-2022، جرى تسليم 153 مليون كتاب مدرسي للطلاب مجانًا. بالإضافة إلى ذلك، جرى إطلاق تطبيق جديد وإعداد موارد إضافية تغطي جميع مستويات التعليم، وبخاصة من أجل الحد من عدم المساواة في التعليم بعد وباء كورونا، وللمساعدة في تعويض خسائر التعليم. وهكذا، ولأول مرة في بداية العام الدراسي 2023-2022، جرت طباعة 160 مليون مورد إضافي وتوزيعها على الطلاب مجانًا.

وإلى جانب المساواة في التعليم أو تكافؤ الفرص، من المهم أيضًا تقليل الفروق في الفرص بين المناطق وأنواع المدارس. في واقع الأمر، يمكن الحد من تأثير العوامل خارج المدرسة التي تسبب عدم المساواة في التعليم من خلال المدارس ذات الفرص المتساوية والمؤهلة.

وقد جرى تحسين البنية التحتية المادية في التعليم، وزيادة عدد المدارس والمباني والفصول الدراسية، وتخفيف ازدحام الفصول الدراسية وبيئاتها غير الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة كبيرة في تعيينات المعلمين، وزاد عدد المعلمين من 500 ألف إلى أكثر من 1.2 مليون في 20 عامًا. لذلك، منذ الأوقات التي لم يتم فيها تلبية الحاجة إلى المعلمين، وحتى تم تعيين خريجي المدارس الثانوية كمعلمين لتلبية الحاجة إلى المعلمين، اقترب عدد الطلاب لكل معلم من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

على الرغم من إحراز تقدم كبير في تقليل الفروق في الفرص بين المدارس، إلا أنه لم يتحقق الوصول إلى المستوى المطلوب بعد. في واقع الأمر، أدى كل من حجم نظام التعليم والتدخلات الخارجية المناهضة للديمقراطية المطبقة على أنواع المدارس في الماضي إلى زيادة الاختلافات بين المدارس.

لهذا السبب، أعطت وزارة التربية الوطنية الأولوية مؤخرًا للسياسات الهادفة إلى تقليل الفروق في الفرص بين المدارس، وتحققت تلبية جميع أنواع الصيانة والإصلاح

والمعدات والبنية التحتية التكنولوجية والاحتياجات والمطالب المادية لجميع المدارس في نطاق مشروعات «1000 مدرسة في التعليم المهني» و«10000 مدرسة في التعليم الأساسي» المنجزة في عامي 2021 و2022، وتم إجراء دورات تدريبية لدعم التطوير المهني للمعلمين والإداريين العاملين في هذه المدارس.

بالإضافة إلى ذلك، تحقق إجراء دراسات حول العمليات الإرشادية للآباء، ورفع وعي الطلاب حول قضايا مهمة، مثل مشروع «صفر نفايات»، وقضايا تغير المناخ والقضايا البيئية، ومكافحة جميع أنواع الإدمان، وبخاصة تعاطي المخدرات، والتسلط عبر الإنترنت، والاستخدام المفيد للتكنولوجيا وغيرها من القضايا الحالية محليًّا ومركزيًّا.

بالإضافة إلى ذلك، في أثناء تنظيم دورات لأولياء أمور الطلاب في هذه المدارس من خلال مراكز التعليم العامة، تم توفير برامج دعم للآباء الذين تركوا تعليمهم لإكمال تعليمهم. لذلك، جرى وضع آليات لدعم جميع أصحاب المصلحة في هذه المدارس، من ثَمّ توفير الأرضية اللازمة لتحسين شامل. بناءً على هذه التجارب، جرى البدء في «مشروع 100،000 مدرسة في التعليم الثانوي» ليتم الانتهاء منه في عام 2023، وجرى تضمين جميع المدارس الثانوية في هذا الدعم بهدف تقليل الفروق في الفرص بين المدارس.

لذلك، من الممكن لجميع شرائح المجتمع الوصول إلى تعليم جيد، وزيادة جودة التعليم، وتقليل عدم المساواة، من خلال مراعاة العوامل داخل المدرسة وخارجها معًا.

تُعَدّ المتابعة المستمرة وتقييم العوامل المذكورة كلّيًّا وتحديد مجالات التحسين فيما يتعلق بالعوامل بمثابة خطوات للقضاء على عدم المساواة في التعليم.

زاد عدد المعلمين والمدارس والفصول الدراسية، في السنوات العشرين الماضية في تركيا، وتحقّق تعزيز البنية التحتية المادية للمدارس القائمة والمبنية حديثًا، وتحقّق توفير المعدات التكنولوجية وجرى إجراء تحسينات في العديد من المجالات، مع تحسين نظام التعليم لدينا وتعزيزه في السنوات العشرين الماضية.

وفي الوقت نفسه، جرى تنفيذ ممارسات تتعلق بالسياسات الاجتماعية لزيادة الوصول إلى التعليم وتكافؤ الفرص من خلال تنفيذ برامج التعليم والدعم الاجتماعي للطلاب وأسرهم من ذوي العوائق الاجتماعية والاقتصادية.

الجودة في التعليم

مع تحقيق عمومية التعليم في تركيا، جرت مراجعة الأهداف، وبدأ التركيز على التحسينات في مؤشرات الجودة. ومع زيادة عدد الطلاب في جميع مستويات التعليم، جرى إيلاء اهتمام خاص بمؤشّرين للجودة: الأول هو الحفاظ على متوسط عدد الطلاب لكل فصل دراسي منخفضًا، بينما يتمثل الآخر في تقريب متوسط عدد الطلاب لكل معلم من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

عند النظر إلى الوضع اليوم، يتبين أن كلا الهدفين قد تحقّقا تقريبًا. بينما وصل عدد الفصول في نظام التعليم من حوالي 300 ألف إلى 850 ألفًا، فإن عدد الفصول قد زاد بنسبة 56٪ في هذه الفصول، ويصل عدد الطلاب في كل فصل إلى أقل من 25 طالبًا. من ناحية أخرى، جرى توظيف المعلمين على نطاق واسع لتقليل متوسط عدد الطلاب لكل معلم. وهكذا، ارتفع عدد المعلمين، الذي كان حوالي 500 ألف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى أكثر من 1.2 مليون معلم اليوم.

بفضل كل هذه الاستثمارات في توظيف المعلمين، اقتربت تركيا أيضًا من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في متوسط عدد الطلاب لكل معلم في جميع المستويات التعليمية.

عندما ننظر إلى الوراء اليوم، يبدو أكثر وضوحًا أنه إذا لم يكن قد تحقق إجراء استثمارات ضخمة في التعليم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فلن يكون من الممكن الحديث عن الجودة في التعليم اليوم، وكانت الاستثمارات المادية ستظل في قلب أجندتنا التعليمية. وقد شكلت كل هذه الاستثمارات والتحسينات الكمية الأساس الموضوعي لزيادة الجودة من أجل تحقيق عمومية التعليم.

لا بدّ من القول: إن جودة التعليم تحسّنت باستمرار مع عمليات عمومية التعليم، كما برزت التحسينات الملموسة التي حققتها تركيا في نظام التعليم في الصدارة في تقييمات المنظمات الدولية. وفي التقييمات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جرى تأكيد أن أداء تركيا (من خلال برنامج تقييم الطلاب الدوليين) كان في اتجاه تصاعدي كبير منذ عام 2003. وبالمثل، فقد جرى تأكيد أنه على الرغم من أن بلدنا يُعَدّ من البلدان التي لديها أعلى زيادة في عدد الطلاب في الفئة العمرية 15 عامًا، خاصةً وفق نتائج PISA 2018إلا أنها أيضا ذات أعلى زيادة في اللغة التركية، وفي درجات محو الأمية والرياضيات والعلوم.

وتُستخدَم دراسة أخرى لرصد النجاح بشكل متكرر لتقييم أداء أنظمة التعليم؛ هي البحث الدولي في الرياضيات واتجاهات العلوم، والمعروف باسمTIMSS ، وقد عزّز بلدنا درجاته

وترتيبه بشكل مستمر في جميع تطبيقات TIMSS منذ عام 1999. وقد حدثت أكبر زيادة في مجالات الرياضيات والعلوم، حيث جرى تقديم الطلب، في عام 2019، وعندما جرى تقديم آخر طلب في هذا التطبيق، تجاوز بلدنا أول مرة 500 نقطة في مجالات الرياضيات والعلوم للصف الرابع ومجالات العلوم للصف الثامن، وحقّق أداء أعلى من نقطة منتصف مقياس TIMSS وهكذا، أظهرت نتائج دراسات المتابعة الدولية أنه يمكن تحقيق النمو والجودة في وقت واحد، كاشفة عن التحول الإيجابي الذي شهدته العملية التعليمية في تركيا.

على الرغم من أن عدد الطلاب المدرجين في التعليم ازداد بشكل كبير على جميع المستويات بسبب تعميم التعليم في السنوات العشرين الماضية، إلا أنه من الصعب جدًّا زيادة الجودة باستمرار، لكن تركيا نجحت في ذلك.

القوة الثقافية والتعليم

لماذا اضطرت تركيا إلى انتظار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتجربة هذا التحول الذي حققته في مجال التعليم في العشرين عامًا الماضية؟ لماذا واجهت تركيا هذا التأخّر، في حين أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تُتّخَذ باستمرار بوصفها مثالًا، والتي نتنافس معها اليوم- زادت معدلات التعليم لديها فوق 90٪ في جميع مستويات التعليم تقريبًا بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ركزت على مشروعات جديدة لمواصلة زيادة جودة رأس المال البشري؟ لماذا جرى الاستشهاد بالجودة بوصفها سببًا لهذا التأخّر في حين أن الدول الأخرى لديها موارد طبيعية مختلفة ومورد تركيا الأساسي هو رأس المال البشري؟ ألا يُتوقَّع أن تكون تكلفة هذا التأخّر ضخمة؟ في الواقع، تكمن الإجابة على كل هذه الأسئلة في «دمقرطة» التعليم في السنوات العشرين الماضية. من الواضح أن النقاشات حول التوسعة والجودة في التعليم في تركيا لا تتعلق بالجودة في حد ذاتها، ولكنها تخدم غرضًا آخر ضمنيًّا.

بعبارة أخرى، يُلاحظ أنه قبل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جرى تصميم الوصول المشروط إلى التعليم بدلًا من الوصول غير المشروط إلى التعليم، وقد تحقق وضع هذا التصميم موضع التنفيذ مع مشروعات مختلفة. إن حظر الحجاب وممارسات المعامل الموضوعة أمام التعليم كانت من نتائج هذا التصميم.

جرت مناقشة العلاقة بين التعليم والقوة الثقافية/ الهيمنة لسنوات عديدة. وفي تركيا، غالبًا ما يجري تأكيد أن الوجود في السلطة والقوة الثقافية أمران مختلفان، ومع ذلك، فإن النقطة التي يجري تجاهلها في هذه المرحلة هي حقيقة أن الحكم الثقافي يمر عبر التعليم، ومن ثَمَّ فإن الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التعليم تهدف إلى منع تغيير الحكم الثقافي.

بادئ ذي بدء، جرى دعم استمرارية السلطة الثقافية القائمة من خلال عدم بذل جهود خاصة لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في التعليم؛ بعبارة أخرى، يقف وراء تأخير مرحلة عمومية التعليم بحجة الجودة- الخوف من قدوم شركاء إلى السلطة الثقافية.؛ لأن أولئك الذين ينتمون إلى السلطة الثقافية يشعرون بعدم الارتياح عندما يبدأ أولئك الذين ليسوا في مناطق نفوذهم بالظهور. بسبب هذه المضايقات، يحاولون إخراجهم من مجال القوة الثقافية بوسائل وقنوات مختلفة. في واقع الأمر، فإن تطبيق المعامل الهادف إلى إبعاد الشباب الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم العالي من مدارس الأئمّة والخطباء، كما أن حظر الحجاب في المدارس والجامعات والمؤسسات العامة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالهيمنة التي أنشأتها القوة الثقافية.

ومن خلال هذه الممارسة، جرت محاولة منع أولئك الذين سيتخرجون في الجامعة، أو الذين يُراد أن يجري دمجهم في سوق العمل والتوظيف في القطاع العام من تلقي التعليم الديني أو عيش عقيدتهم بحرية. أدى تطبيق المعاملات في التعليم المهني أيضًا إلى تمييز اجتماعي، وعزل أطفال الأسر المحرومة اجتماعيًّا واقتصاديًّا في التعليم المهني.

في هذا السياق، كما يؤكد بوردي، جرى توفير التعليم ليكون بمثابة آلية تعزّز التقسيم الطبقي الاجتماعي وتحدّ من الحراك الاجتماعي؛ لذلك أصبحت المشكلات الهيكلية في نظام التعليم مزمنة عندما استخدمت القوة الثقافية التعليم من أجل ترسيخ سلطتها.

لهذا السبب، عندما يجري تقييم تحركات التعليم خلال العشرين عامًا الماضية عمومًا في تركيا، سيكون من المناسب القول: إنّ كل خطوة تكسر دورة عدم المساواة في الفرص في المجتمع التي جرى وضعها موضع التنفيذ في الفترة السابقة، حيث تكون الأفضلية أكثر، ويكون المحرومون أكثر حرمانًا بشكل متزايد.

مع هذا الانقطاع، في حين فقدت القوة الثقافية السابقة سطوتها، بدأ التغلب على المشكلات المزمنة في التعليم؛ لذلك، فإن التحوّل الذي جرى تحقيقه في التعليم في السنوات العشرين الماضية لم يؤد فقط إلى زيادة جودة رأس المال البشري لدينا فحسب، ولكنه مكّن أيضًا من كسر قوة السلطة الثقافية من خلال بناء نظام تعليمي ديمقراطي يشمل تقريبًا كل شريحة من شرائح المجتمع. وبدأت فترة ثقافية جديدة.

التعليم في مئوية تركيا: متكافئ وشامل وعالي الجودة

بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس جمهوريتنا، أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان رؤيته لـ«مئوية تركيا»، مؤكدا أنه مع من معه بذلوا جهودًا للتعويض عن الخسائر التي تحمّلتها بلادنا منذ قرون خلال 20 عامًا، من التعليم إلى الصحة، ومن النقل إلى البنية التحتية والطاقة، ومن الصناعة إلى الزراعة، وفي العام المئة للجمهورية، فقد بدأ بناء القرن التركي، الذي سيجعل بلادنا في موقع يجعلها رائدة في العالم من خلال زيادة الخدمات في جميع هذه المجالات.

في هذه المرحلة، هناك 3 أهداف نهائية يتعين تحقيقها في القرن التركي، هي: تعليم متكافئ وشامل وعالي الجودة؛ للتأكد من أن جميع الأطفال من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب في بلدنا، بغض النظر عن لغتهم أو دينهم أو أسلافهم أو أصلهم- يستفيدون بالتساوي من الفرص التعليمية؛ لتزويد كل طفل من أطفالنا بخدمة تعليمية شاملة بما يتماشى مع احتياجاتهم الخاصة، ولتوفير خدمة تعليمية شاملة مجهزة بمهارات

القرن الحادي والعشرين، ولتعزيز التعليم الجيد الذي يمكّن من تدريب الأفراد الذين يمكنهم التفكير بشكل تحليلي، وطرح الأسئلة وحل المشكلات، وإنتاج المعلومات والتكنولوجيا، ومقاومتهم للتحديات ومخاطر هذا القرن، بشكل يتنافس مع العالم، وليكون لديهم انتماء اجتماعي وثقافي قوي، ولديهم ثقة عالية بالنفس، وليكونوا جيدين، فاضلين، ذوي أخلاق.

مع كل هذه الخطوات، من نشر التعليم ما قبل المدرسة إلى تعزيز التعليم المهني، ومن زيادة التطوير الشخصي والمهني للمعلمين إلى توسيع نطاق التعليم الخاص، ومن نشر التعلم مدى الحياة إلى صفر في النفايات والحساسية البيئية والمناخية، وتعليم أكثر مساواة، وأكثر شمولاً، وجودة أعلى تليق بمئوية تركيا- سنحصل على التعليم الجيد المطلوب.

الهوامش والمراجع :

1. عُدَّ هذا البحث بناءً على الأعمال التي كتبها المؤلّف سابقًا مع تحديث البيانات الواردة فيها.